السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85/ شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1270

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Sustainable Financing in Iraq Between Reality and the Central Bank's Roadmap 2023-2029

التمويل المستدام في العراق بين الواقع وخارطة طريق البنك المركزي 2023-2029

أ.د. وحيدة جبر خلف
Prof .Dr.Waheeda Jebr Khalaf
dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

م .م حنان جمعة حنظل
A.T. Hanan Jumaa Hanzal
Hanan_jumaa_24@uoitc.edu.iq
كلية معلوماتية الأعمال/ جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Abstract.

financing is one of the main tools for achieving sustainable development that balances economic, social, and environmental dimensions. However, Iraqi banks still face major challenges in this area. Therefore, this research aims to study the current reality of sustainable financing in Iraqi banks and analyze the challenges facing its application. The research is based on the hypothesis that the Central Bank can play an important role in supporting the development, growth, and financial stability of Iraqi banks, while ensuring that their environmental, social, and governance performance is consistent with international standards through the Sustainable Financing Map 2023-2029. The research reached a set of conclusions, including that Iraqi banks suffer from a lack of awareness of the concept of sustainable financing, in addition to the weakness of the legislative structure and regulatory framework that supports this type of financing.

Keywords: Sustainable finance,Central Bank,Iraqi banks,sustainable finance map.

المستخلص :

يعد التمويل المستدام من الأدوات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية الا ان المصارف العراقية ما زالت تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة الواقع الحالي للتمويل المستدام في المصارف العراقية، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيقه ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن البنك المركزي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في دعم التنمية والنمو والاستقرار المالي للمصارف العراقية، مع ضمان توافق أدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة مع المعايير الدولية وذلك من خلال خارطة التمويل المستدام 2023-2029 وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن المصارف العراقية تعاني من قلة الوعي بمفهوم التمويل المستدام، فضلا عن ضعف البنية التشريعية والإطار التنظيمي الذي يدعم هذا النوع من التمويل.

الكلمات المفتاحية: التمويل المستدام، البنك المركزي ،المصارف العراقية،خارطة التمويل المستدام .

مقدمة البحث

يعد التمويل المستدام أحد الأدوات الحديثة التي يمكن أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف، وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية. إذ أن التمويل المستدام يشمل استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن بين العوائد المالية والأهداف البيئية والاجتماعية، مما يسهم في دعم الاقتصاد بشكل مستدام وآمن.وقد شهد القطاع المصرفي العراقي خلال العقود الماضية العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية، حيث تأثرت المصارف العراقية بتقلبات السوق، والأزمات المالية، وعدم الاستقرار السياسي، مما أثر بشكل كبير على الاستقرار المصرفي والاقتصادي.وبما أن المصارف العراقية باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني إذ أنها تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف التنموية من خلال توفير التمويل للمشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة. وبما أن القطاع المصرفي العراقي يواجه عدة تحديات تتعلق بالتشريعات غير الكافية، والافتقار إلى الوعي الكافي حول مفهوم التمويل المستدام، وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص جاءت أهمية خارطة التمويل المستدام في هذا الوقت إذ تكسب أهمية كبرى في معرض مواجهة العراق للتحديات التي يقودها التغير المناخي والذي يحتاج إلى ما يقارب 233 مليار دولار حتى العام 2040 للاستجابة للفجوات التنموية اللازمة للسير في المسارات الاقتصادية المستدامة.

منهجية البحث

أولا :- مشكلة البحث:تتمثل مشكلة البحث في أن المصارف العراقية لا تطبق بشكل فعال مبادئ التمويل المستدام، مما يحد من قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلادبالرغم من أهمية التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن القطاع المصرفي في العراق يعاني من العديد من المعوقات مثلغياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم التمويل المستدام وضعف الوعي بمفهوم التمويل المستدام بين العاملين في القطاع المصرفي. لذلك تبع مشكلة البحث من التساؤل الآتي (ما مدى قدرة خارطة طريق التمويل المستدام للبنك المركزي العراقي في تأسيس ممارسات رشيدة من معايير البيئة الاجتماعية والحوكمة المؤسساتية تتناسب مع المعايير والقواعد العالمية التي يجب ان تكون منهجاً نظامياً يحققه القطاع المصرفي.

ثانيا :أهمية البحث:تأتى أهمية البحث من أهمية الحدث الخاص بإطلاق خارطة التمويل المستدام للبنك المركزي العراقي 2023-2029 إذ يساهم البحث في رفع مستوى الوعي حول أهمية التمويل المستدام في العراق، وكيفية استفادة المصارف العراقية من تطبيقه كما يمكن أن يسهم في تحسين الاستدامة المالية للمصارف العراقية وتقديم توصيات لتطوير البيئة القانونية والتنظيمية التي تدعم ممارسات التمويل المستدام في العراق .

ثالثا :هدف البحث:يهدف البحث الى التعرف على محددات ومبادى التمويل المستدام ودراسة واقع التمويل المستدام في العراق وتحديات انتشاره باعتباره من اهم المواضيع التي يمكن من خلالها تعزيز دور القطاع المصرفي العراقي في تحقيق الأهداف المرجوة منه .لذا فان البحث سيركز على خطة البنك المركزي العراقي للتمويل المستدام 2023-2029 باعتبارها خطوة مهمة في هذا الوقت محاولين استعراض اهداف هذه الخطة واحتياجات التمويل بالإضافة الى المخاطر المتوقعة وخطة استجابة المصارف العراقية .

رابعا :منهج البحث:يعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية لدراسة التمويل المستدام في القطاع المصرفي العراقي كما سيتم استخدام تحليل خارطة البنك المركزي للتمويل المستدام إثناء المدة 2023-2029.

خامسا :هيكلية البحث:تتحدد طبيعة البحث الواجب إتباعها بقصد الإحاطة بجوانب عدة من خلال ما تم تناوله في المبحث الأول عن ماهية التمويل المستدام من حيث المحددات والأهمية على مستوى البنوك المركزية، أما المبحث الثاني فقد تطرف عن واقع التمويل المستدام في المصارف العراقية مع ذكر الدوافع الرئيسة لتطوير طريق التمويل المستدام في العراق ومشاكل الانتشار أما المبحث الثالث فقد تناول جهود البنك المركزي العراقي من خلال خارطة التمويل المستدام للمدة(2023-2029).

المبحث الاول

ماهية التمويل المستدام

[المحددات والمبادئ وأهميته على مستوى البنوك المركزية]

يشير التمويل المستدام إلى توفير الأموال بطريقة تحافظ على البيئة، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتساهم في نمو الاقتصاد بشكل يعكس مصلحة الأجيال القادمةفي سياق النظام المالي والمصرفي، إذ يعدالتمويل المستدام أداة قوية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ذلكانه يرتبط بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ،ويشجع على الاستثمار في مشروعات مستدامة وطويلة الأجل.

أولا :- مفهوم التمويل المستدام:يشير التمويل المستدام إلى عملية أخذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار في القطاع المالي، مما يؤدي إلى المزيد من الاستثمارات طويلة الأجل في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية المستدامة. قد تشمل الاعتبارات البيئية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلاً عن البيئة على نطاق أوسع،يمكن أن تشير الاعتبارات الاجتماعية إلى قضايا عدم المساواة والشمول وعلاقات العمل والاستثمار في الناس ومهاراتهم ومجتمعاتهم، فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان. تلعب حوكمة المؤسسات العامة والخاصة - بما في ذلك الهياكل الإدارية وعلاقات الموظفين ومكافآت المديرين التنفيذيين - دورًا أساسيًا في ضمان إدراج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار.كما يُفهم التمويل المستدام على أنه التمويل لدعم النمو الاقتصادي مع الحد من الضغوط على البيئة للمساعدة في تحقيق الأهداف المناخية والبيئية مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والحوكمة. كما يشمل التمويل المستدام أيضًا الشفافية عندما يتعلق الأمر بالمخاطر المتعلقة بعوامل التي قد يكون لها تأثير على النظامالمالي، والتخفيف من هذه المخاطرمن خلال الحوكمة المناسبة للجهات الفاعلة المالية والشركاتأو هو التمويل الذي يشير إلى الاعتبارات المالية أو المصرفية التي تراعي العناصر البيئية أو الاجتماعية والحوكمة في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية ،وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل (مهدي،210,2022) .كما يمكن تعريف التمويل المستدام بأنه عملية تخصيص الأموال بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين الأهداف الماليةوالاقتصادية من جهة، وبين الأبعاد البيئية والاجتماعية من جهة أخرى من أجل تمويل ودعم المشاريع التي تعزز من التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق الأهداف مثل مكافحة التغير المناخي، تحسين العدالة الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد في المؤسسات(Woods،2011،5).

أو هو التمويل الذي يسعى إلى دعم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال استثمارات تأخذ في اعتبارها المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات(Sustainable،2018، 7) أي بمعنى أنه استثمار الأموال في الأنشطة التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لتلك الأنشطةويشمل الاستثمار في المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على الاستدامة البيئية والاجتماعية، مع التركيز على تقليل المخاطر البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.ويشير التمويل المستدام إلى دعم المشاريع والاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية والإدارية،ويهدف هذا النوع من التمويل إلى تحقيق توازن بين العوائد المالية وبين المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع. يمكن أن يتضمن ذلك تمويل المشاريع التي تساهم في حماية البيئة، مثل الطاقة المتجددة، أو تحسين الظروف الاجتماعية في المجتمعات المحلية.ويعدالتمويل المستدام أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية. فهو يتضمن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات المصرف عند منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية. فضلا عن ذلك فهو يشمل قيام المصرف بتمويل المشاريع البيئية مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشاريع ذات العَمالة الكثيفة التي تخلق فرص العمل وتقلل من نِسب الفقر وترفع مستوى المعيشة لاسيما للفئات الأكثر احتياجاً. كما يشمل التمويل المستدام الالتزام بالإطار العام للحَوكمة وترسيخ الشفافية ودعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم،وذلك لتحقيق منفعةٍ مستدامةٍ لكل الأطراف (غياث،2022، 130). ويشير إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القرارات المالية والاستثمارية إذ يهدف هذا النوع من التمويل إلى دعم المشاريع التي تعزز التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية، مما يسهم في تحقيق توازن بيئي واجتماعي على المدى الطويل(Patricklove،2020، 55).

ثانيا:-أنواع التمويل المستدام:مفهوم التمويل المستدام كما ذكرنا يتعلق بتوفير الموارد المالية التي تدعم الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة ،وبناء" على ذلك هناك عدة أنواع من التمويل المستدام، وفيما يأتي أبرزها(Sharma،2022، 23) :-

1. التمويل الأخضر (السندات الخضراء):(Green Finance) يشير إلى النوع الذي يُستخدم لدعم المشاريع التي تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية أو الحفاظ على الموارد الطبيعيةويشمل هذا التمويل مشاريع الطاقة المتجددة، الكفاءة الطاقية، إدارة المياه، والزراعة المستدامة.

2. التمويل الاجتماعي:(Social Finance) :يركز هذا النوع على تحسين الأوضاع الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكانويتم توجيه الأموال إلى مشاريع تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر.

3. التمويل المسؤول:(Responsible Finance): يُعرف أيضا بالتمويل القائم على الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ويتم تقديم هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية في التفاعل مع البيئة والمجتمع.

4. التمويل المستدام المؤثر:(Impact Investing)

يشمل استثمار الأموال في المشاريع أو الشركات التي تساهم في تحقيق تغييرات إيجابية وملموسة على المدى الطويل في قضايا مثل تغير المناخ، التخفيف من الفقر، تعزيز المساواة الاجتماعية، وغيرها.

ثالثا:- محددات التمويل المستدام

يعتمد التمويل المستدام على مجموعة منالمحددات التي تؤثر على فعاليته هذه المحددات تشمل مجموعة من العوامل الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية التي تساهم في تطوير أو تقليص فعالية التمويل المستدام،ومن أبرز هذه المحددات(Rezende،34,2013):-

1. المعايير البيئية والاجتماعية (Environmental & social standards) :- يعد تضمين معايير البيئية والاجتماعية والحكم الرشيد في قرارات الاستثمار من أبرز المحددات وهذه المعايير تساعد على قياس مدى استدامة الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز القرارات التي تأخذ في الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية بعيدًا عن العوائد المالية قصيرة الأجل.
2. التشريعات والأنظمة التنظيمية (Legislation and regulatory systems):- تساهم الأنظمة القانونية والتنظيمية في تحديد حدود التمويل المستدام وقد تطلب بعض الدول من المؤسسات المالية الامتثال لمعايير معينة مثل الكشف عن المخاطر البيئية والاجتماعية أو تطبيق أدوات مالية خضراء
3. التمويل طويل الأجل مقابل العوائد قصيرة الأجل (Long-term financing vs. short-term returns) :- كثير من المستثمرين والبنوك يفضلون العوائد قصيرة الأجل، بينما يتطلب التمويل المستدام استثمارات طويلة الأجل قد لا تحقق عوائد سريعة، هذا يمثل تحديًا في البيئة المالية التي تركز على الربحية السريعة.
4. التحديات الاقتصادية والتقلبات السوقية :- في بعض الأحيان، قد تؤدي الأزمات الاقتصادية أو التقلبات في أسواق المال إلى تراجع اهتمام المؤسسات المالية بالتمويل المستدام، إذ يُعتبر في بعض الأحيان أقل أولوية مقارنة بالعوامل الاقتصادية التقليدية مثل السيولة والربحية.
5. الوعي والإلمام لدى المستثمرين والمقترضين :- الوعي بمزايا التمويل المستدام بين المستثمرين والمقترضين يمثل أحد المحددات الأساسية أي كلما زاد الإلمام بأهمية التمويل المستدام وتأثيراته الطويلة الأجل،زاد الإقبال على هذه الأدوات.

رابعا:- مبادئ التمويل المستدام

هناك ست مبادئ صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وتهدف هذه المبادئ إلى وضع إطار لخلق نظام مصرفي مستدام وفيما يأتي أبرزها(العاطي،174,2024) :-

1. المواءمة (Alignment):هذا المبدأ يشير إلى ضرورة مواءمة استراتيجيات التمويل مع الأهداف الاستدامية على مختلف المستويات، مثل الأهداف البيئية والاجتماعية ويجب على المؤسسات المالية أن تضمن أن استثماراتها تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة، مما يساعد في تحقيق التوازن بين الربحية والآثار الاجتماعية والبيئية.
2. التأثير (Impact):يشمل هذا المبدأ تعزيز التأثيرات الإيجابية للمشاريع التي يتم تمويلها. ينبغي أن يكون الهدف من التمويل المستدام هو تحقيق تأثير ملموس في قضايا بيئية أو اجتماعية مهمة مثل التغير المناخي، الفقر، الصحة، والتعليم.

3. تحديد الأهداف (Goal-setting):يشير هذا المبدأ إلى أهمية وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يجب تحديد أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية واضحة في إطار استراتيجيات التمويل لمستدام، مع ضمان متابعة تحقيق هذه الأهداف.

4. الشفافية (Transparency):الشفافية تعد من المبادئ الأساسية للتمويل المستدام،ويجب على المؤسسات المالية أن تقدم تقارير دقيقة وواضحة حول كيفية تقييم المشاريع وفقًا لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى كيفية تحقيق هذه المشاريع للأهداف المستدامة.

5. المسؤولية (Responsibility):يشمل هذا المبدأ ضرورة تحمل المؤسسات المالية مسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة عند اتخاذ قرارات التمويل،إذ يُشجع على اتخاذ قرارات تعكس القيم الأخلاقية وأن تكون متوافقة مع الحوكمة الرشيدة.

6. المرونة (Resilience):يشير هذا المبدأ إلى قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية يجب أن تتسم استراتيجيات التمويل المستدام بالمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية مثل التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية.

7. التعاون (Collaboration):يركز هذا المبدأ على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع العام، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، لضمان تحقيق الأهداف المستدامة المشتركة.

خامسا:-أهمية التنمية المستدام على مستوى البنوك المركزية(البنك المركز المصري،2021,2).

1. يؤدي التمويل المستدام إلى دعم الاستقرار المالي والمصرفي، اذ أثبتت الدراسات أن دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة له تأثير ايجابي على أداء الشركات وتقليل نسب المخاطر، وبالتالي توفير التمويل لتلك الشركات يعد منخفض المخاطر بما ينعكس ايجابيا على استقرار النظام المالي.

2. تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ عملة أجنبية عن طريق جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام، إلى جانب استثمار أجنبي مباشر للقطاع المصرفي والاقتصاد القومي .

3. تعزيز إصدار السندات الخضراء في ظل تزايد انتشار الاستثمار البيئي والاجتماعي

4. إمكانية إنشاء المصارف الخضراء وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، اذ سيتم الترخيص لنوعية جديدة من المصارف وهي المصارف المتخصصة، حيث أن المصارف الخضراء تساعد في تأمين تمويل رأس مال منخفض التكلفة لمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة والمشاريع التي تهدف بشكل عام إلى تحسين الجودة البيئية بأسعار وشروط ملائمة .

5. دعم البنك المركزي لجهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يساهم التمويل المستدام في تحقيقها بشكل مباشر .وبشكل عام يسهم التمويل المستدام في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل، والجدير بالذكر أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد أعلنت مؤخرا عن تشكيل مجموعة عمل معنية بالمخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ، وقد أشارت المؤسسات الدولية إلى الحاجة إلى استراتيجيات وشراكات جديدة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية بفاعلية وكفاءة

المبحث الثاني

واقع التمويل المستدام في المصارف العراقية وتحديات الانتشار

أولا:- واقع التمويل المستدام في المصارف العراقية:لا يزال التمويل المستدام في المصارف العراقية في مراحل مبكرة نسبياً، مقارنة مع الدول المتقدمة لكن في السنوات الأخيرة، بدأت بعض المصارف العراقية تتبنى مفاهيم التمويل المستدام في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية، يشمل هذا التمويل:

1. تمويل المشاريع البيئية: بعض المصارف بدأت في تقديم قروض لتمويل مشاريع خضراء أو مشاريع تحترم المعايير البيئية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو المشاريع التي تسهم في تحسين جودة البيئة.
2. التمويل الاجتماعي: يشمل تقديم التمويل للمشاريع التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، مثل مشاريع الإسكان الاجتماعي أو المبادرات التي تدعم التعليم والصحة.
3. تطوير اللوائح والمعايير: بعض المصارف العراقية بدأت تضع معايير وتوجيهات داخلية لتقييم المشاريع من حيث تأثيرها البيئي والاجتماعي، إلا أن هذه اللوائح لا تزال بحاجة إلى تطوير لتواكب أفضل الممارسات الدولية.

وسنستعرض من خلال الجدول الآتي أهم فقرات التمويل المستدام في مصرف بغداد باعتباره المصرف الخاص الأول في العراق

جدول (1)واقع التمويل المستدام في مصرف بغداد

التمويل المستدام 2020	التمويل المستدام 2022	التمويل المستدام 2023
منح تمويلات بما يقارب 4.219 مليون دينار لتمويل مشاريع الزراعة والمناطق الخضراء ودعم التكنولوجيا والترفيه والرياضة وتجميل المواقع وتطوير وتحسين البيئة	منح تمويلات بما يقارب 270.1 مليون دينار لتمويل قروض الموظفين وتحسين وضعهم الاجتماعي	زيادة التمويل بنسبة 10% مع منح قروض خضراء ووضع أهداف مناخية لمحفظة الائتمان بما يتماشى مع اتفاقية باريس بشان تحسين المناخ

المصدر :- تم إعداد الجدول استنادا إلى

مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الأول ، 2021 ،ص17

مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الثاني ، 2022 ،ص17

ويمكن التعرف على ضعف الأداء الاقتصادي المتعلق بالاستدامة من خلال جدول (2) والذي يتضح من خلاله إن نسبة المنتجات والخدمات التي تلبي معايير الأنشطة التجارية المستدامة من محفظة الائتمان بسيطة جدا لم تتجاوز 5.5 % وذلك في عام 2022 .

جدول(2)الأداء الاقتصادي المتعلق بالاستدامة في مصرف بغداد مليون دينار عراقي

الفقرات	2018	2019	2020	2021	2022
المنتجات والخدمات التي تلبي معايير الأنشطة التجارية المستدامة	4670	5165	7795	9786	10399
النسبة المئوية من إجمالي محفظة أنشطة الأعمال التجارية %	2.8	3.1	4.4	4.5	5.5

المصدر:- تم إعداد الجدول استنادا إلى

-مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الأول ، 2021 ،ص21.

-مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الثاني ، 2022 ،ص26.

ثانيا:- تحديات انتشار التمويل المستدام في المصارف العراقية:لا يزال التمويل المستدام في المصارف العراقية يواجه العديد من التحديات التي تعيق انتشاره وتطويره ومن أبرز هذه التحديات (العاني،45,2020):-

1. الافتقار إلى التشريعات واللوائح المنظمة:-هناك غياب أو ضعف في التشريعات القانونية التي تدعم التمويل المستدام،أي أن بعض القوانين المالية والمصرفية في العراق لا تركز بشكل كافٍ على تضمين معايير بيئية واجتماعية في منح القروض أو الاستثمارات.

2. نقص الوعي والمعرفة لدى الجهات المعنية :- لا يزال هناك نقص في الوعي بين المصارف والعملاء على حد سواء حول مفهوم التمويل المستدام وأثره على الاقتصاد والبيئة،هذا يتسبب في تردد المصارف في تبني ممارسات تمويلية مستدامة.

3. الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة :- التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها العراق مثل التضخم، والبطالة، والعجز المالي، إضافة إلى الأزمات السياسية والأمنية المستمرة، تؤثر سلبًا على قدرة المصارف على تقديم التمويل المستدام.
4. نقص الخبرات الفنية والتدريب المتخصص:- هناك قلة في الخبرات المصرفية والمالية المتخصصة في مجالات التمويل المستدام،تحتاج المصارف إلى تطوير فرق عمل مدربة على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع.
5. محدودية رأس المال الموجه للمشاريع المستدامة:-المصارف العراقية عادة ما تكون متحفظة في تقديم التمويل للمشاريع طويلة الأجل أو التي تتطلب استثمارات أولية كبيرة في المجالات المستدامة، حيث تفضل عادة تمويل المشاريع التقليدية التي تحقق عوائد سريعة.
6. غياب الحوافز المالية للمصارف :- لا توجد حوافز أو تسهيلات ضريبية أو دعم حكومي للمصارف التي تقدم تمويلًا مستدامًا. هذا يجعل المصارف أقل تحمسًا للانخراط في هذا النوع من التمويل.
7. محدودية الابتكار في القطاع المصرفي :- القطاع المصرفي العراقي ما زال يركز بشكل كبير على التمويل التقليدي مثل القروض الشخصية والعقارية، مما يقلل من تركيزه على تطوير منتجات مالية مبتكرة تدعم الاستدامة.

لتجاوز هذه التحديات، يحتاج العراق إلى تطوير إطار تشريعي وتنظيمي يعزز التمويل المستدام فضلا عن تشجيع المصارف على الاستثمار في التدريب والابتكار في هذا المجال.

ثالثا :الدوافع الرئيسة لتطوير طريق التمويل المستدام في القطاع المصرفي العراقي

في تقرير التنمية القطرية والمناخية للعراق لعام (2022) أوصى البنك الدولي بأن يتم العمل على تطوير وتنفيذ اطار للتمويل المستدام لمساعدة القطاع المصرفي العراقي في مساهماته لتلبية متطلباته ، ويمكن لهذا الإطار أن يحدد سياسات وضوابط وأدوات مالية محددة توفر الدعم الانتقالي للتقنيات الجديدة ، فضلا عن وضع سياسات لتمكين الاستثمار وتقوية حوافز السوق المالية ، ويتم تطوير هذا الاستثمار

ذلك من خلال ما ياتي(البنك المركزي العراقي،2023-2029، 1):-

1. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين.
2. تعزيز الشمول المالي واستخدام السيولة المنخفضة للمصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.
3. ضرورة تمويل قطاعات صناعية أخرى (الزراعة،السياحة،الطاقة المتجددة) لتنويع مصادر الدخل.
4. التوافق مع المعايير والتوقعات المصرفية الدولية والإقليمية.

المبحث الثالث

جهود البنك المركزي العراقي في مجال التمويل المستدام

(خارطة طريق التمويل المستدام 2023-2029)

أولا :-دور البنوك المركزية في مجال التمويل المستدام:شرعت البنوك المركزية مؤخراً في التركيز على عناصر التمويل المستدام كوسيلة لتحقيق الاستقرارالاقتصادي، وذلك نظرا لأن المخاطر البيئية والاجتماعية تضر بأداء المؤسسات المالية، ويتركز دور البنوك المركزية في تحفيزالمصارف على تمويل مشروعات ذات جدوى اقتصادية أو اجتماعية أو ذات أثر إيجابي على البيئة مثل تلك التي تهدف الي التحول الي الطاقة الجديدة

والمتجددة،ومن أهم الخطوات التي تتخذها البنوك المركزية في هذا الشأن ما يأتي(البنك المركزي المصري،7,2021):-

1. حث المصارف علي دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطة المصرف الائتمانية والاستثمارية وتعزيز هذا المفهوم ليشمل كل أنشطة المصرف

2. توجيه المصارف نحو تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والبحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو والربحية مع زيادة معدلات إتاحة التمويل للمشاريع الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً وبأسعار عائد مخفضة.

3. توجيه المصارف نحو الاستثمار في أو تمويل مشاريع ذات معدل منخفض من انبعاثات الكربون، ومشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والمشاريع ذات العمالة الكثيفة، مع قيام المصارف بتطوير أسواق جديدة تراعي عناصر التمويل المستدام .

4. إصدار مبادرات ذات عائد منخفض لتمويل المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام وخاصة العنصر البيئي والاجتماعي.

5. حث وتحفيز المصارف على إصدار السندات الخضراء Bonds Green ،في ظل نمو سوق السندات الخضراء العالمية، مع إمكانية توسيع نطاق التمويل العالمي للمشاريع ذات المنافع البيئية والمناخية بشكل كبير .

6. تطبيق برامج تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لخلق المعرفة وبناء القدرات اللازمة في مجال التمويل المستدام ومجال التنمية المستدامة بشكل عام.

ثانيا :- دورالبنك المركزي العراقي في دعم التمويل المستدام في المصارف العراقية:كما ذكرنا سابقا الطلب على المنتجات المالية المستدامة يسلط الضوء على ضرورة أن تنظر المصارف بعين الاعتبار إلى القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في إطار جهودها الرامية إلى إدارة المخاطر ولجذب الاستثمارات. وفي هذا الصدد يقوم البنك المركزي العراقي بدور محوري لتحقيق التنمية المستدامة والنمو والاستقرار المالي للمصارف العراقية، وضمان أن يتسق الأداء الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مع المعايير الدولية." وفي هذا السياق أعلنت مؤسسة التمويل الدولية في23 أيلول، 2024 عن توقيعها اتفاقية مع البنك المركزي العراقي لوضع مبادئ لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي تواجه القطاع المصرفي، كما وضعت خارطة طريق للتمويل المستدام مدتها سبع سنوات ودليل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لتحسين التمويل المستدام ودعم البنية المالية في العراق.وتستهدف خارطة الطريق للتمويل المستدام، التي تعكس الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2023-2029، تحسين أداء المصارف العراقية في مجالات مثل إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتشجيع إتاحة المنتجات المصرفية المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي. وتشمل الخطة تطوير دليل للممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة، من أجل دعم الاستقرار المالي.ذلك ان البنك المركزي يشكل أنموذجاً في وضع الاستراتيجيات التي تخدم تطوير القطاع المصرفي بشكل ينعكس إيجابيا على النظرة الخارجية للجهاز المصرفي وجعله رافداً معززاً للتنمية المستدامة في العراق وقد تم إعداد دليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً للقوانين العراقية والمعايير العالمية الصادرة عن مؤسسات مالية مثل مؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومجلس معايير الاستدامة الدولية

التابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.ويحدد دليل الممارسات البيئية والاجتماعية الجديد معايير وممارسات محددة يمكن للمصارف العراقية إدراجها في إستراتيجيات أعمالها وقراراتها الاستثمارية للحد من المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في القطاع المصرفي وتمثل هذه الشراكة علامة فارقة في إستراتيجية العراق للتمويل المستدام، كما تؤكد على التزام مؤسسة التمويل الدولية بالشراكة مع البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي لدعم البنية التحتية المالية وزيادة القدرات التنافسية للمصارف العراقية. كما سيساعد دليل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية على تحسين أدائها وتحقيق معايير أعلى من المساءلة والشفافية والإدارة، وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات والمخاطر وهي أمور بالغة الأهمية لكل من العملاء والمساهمين والمستثمرين وتساهم بشكل كبير في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة للعراق."

ثالثا:-احتياجات التمويل:يقدر تقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية للعراق لعام 2022 أن العراق يحتاج ما يقارب (233)مليار دولار أمريكي في عام 2040للاستجابة للفجوات التنموية الأكثر حاجته للشروع في مسار نمو أخضر-وشامل. وقد حدد تقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية مجالات الاستثمار ذات الأهمية الأكبر كما في الجدول (3) .

جدول(3) احتياجات التمويل في العراق للاستجابة للفجوة التنموية في مجال النمو الأخضر لغاية عام2040

ت	الفقرات	الكلفة/مليار دولار لغاية 2040
1	إعادة تأهيل البنية التحتية المائية والري واستصلاح الري	42
2	استثمار المياه والزراعة غير الهيكلية	6
3	القضاء على حرق الغاز والاستفادة منه في توليد الطاقة	29
4	اعتماد مسار فعال من حيث التكلفة لإزالة الكربون لقطاع الطاقة	63
5	إصلاح شبكة الطاقة الكهربائية	52
6	اعتماد مسار النقل (الطموح العالي)لإزالة الكاربون	31

المصدر :- البنك المركزي العراقي، الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للفترة (2023-2029)،ص2.

ويمكن تعزيز ذلك من خلال تحقيق أهداف خارطة الطريق وكما يأتي:-

1. تقديم وتعزيز ممارسات التمويل المستدام للقطاع المصرفي لتحقيق أهداف الاستقرار المالي والحد من المخاطر البيئية والمستدامة وتحقيق التنمية الاجتماعية.
2. في تقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية وجد أن تمويل التحوط الأخضر للعراق يتطلب تعبئة كل من رأس المال العام والخاص والنشر الاستراتيجي لأدوات المالية العامة لجذب التمويل الخاص.
3. كخطوة أولى نحو تعبئة التمويل المناخي ،تحتاج(حكومة العراق) إلى خلق البيئة التمكينية التي يمكن فيها تحويل التمويل من الأنشطة كثيفة الكربون إلى الأنشطة الخضراء بمرور الوقت، وسيشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لمعالجة العوائق التي تحول دون تحفيز الاستثمار المناخي في العراق.

جدول(4) مراحل التمويل المستدام في العراق(2018-2023)

السنة	الحدث الرئيس	الجهة المسؤولة
2018	اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف	البنك المركزيالعراقي
2018	إصدار مبادئ الاستدامة العراقية كجزء من دليل الحوكمة المؤسسية	البنك المركزيالعراقي
2019	إطلاق رؤية العراق2030	وزارة التخطيط
2019	بناء قدرات الحوكمة المؤسسية للمؤسسات المالية	البنك المركزيالعراقي
2020	تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة	وزارة التخطيط
2020	إنشاء شركة ضمان الودائع لحماية المودعين	البنك المركزيلعراقي
2021	اعتماد بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي	البنك المركزي العراقي
2021	إطلاق الدليل الاسترشادي للاستدامة	البنك المركزي العراقي
2021	إطلاق الخطة الإستراتيجية الثانية للبنك المركزي العراقي للأعوام2021-2023	البنك المركزي العراقي
2021	تشكيل لجنة داخلية لوضع المبادئ التوجيهية بشأن استدامة الأعمال للمصارف والمبادرات الفرعية للأهداف الإستراتيجية	البنك المركزي العراقي
2020	التبرع بمبلغ 44مليار دينار عراقي (36,9مليون دولار)لدعم جهود الدولة في مكافحة فيروس كورونا	البنك المركزي العراقي،المصارف، الشركات
2022	إطلاق التقرير الأول لبطاقة الأداء البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي	البنك المركزي العراقي
2023	تطوير أول خارطة طريق للتمويل المستدام للقطاع المصرفي العراقي والمؤسسات المالية غير المصرفية	البنك المركزي العراقي

المصدر :- تم اعداد الجدول استنادا إلى:
البنك المركزي العراقي، الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للفترة (2023-2029)،ص16.

أما فيما يتعلق بالمخاطر المتوقعة وخطة الاستجابة في المصارف العراقية فيمكن توضحها من خلال جدول (5) وكما يأتي :-

جدول (5)المخاطر والاستجابة

المخاطرة	خطة الاستجابة
• مخاطر عدم الاستقرار المالي والنمو • المخاطر الاجتماعية والبيئية والمؤسسية للاستثمار • مخاطر عدم التحوط لتغيرات المناخ • مخاطر سوء الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية • مخاطر انعدام الرفاهية الاجتماعية	•تمويلات إضافية(طرف ثالث)، تجنب التركزات •سياسة نقل المخاطر لأطراف ثالثة •استخدام الطاقة البديلة ، تخفيض الإنبعاثات •الاستخدام الأمثل للموارد ، البحث عن فرص بديلة •مساهمة أكثر فعالية في خدمة الزبائن ، تطوير منتجات رقمية ، تحسين الوضع المعيشي للموظفين

المصدر :- تم اعداد الجدول استنادا إلى :-مصرف بغداد، تقرير الاستدامة المالية الثاني ،2022،ص 24.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

1. يعاني العراق من تحديات اقتصادية كبيرة مثل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، مما يعيق التوجه نحو استدامة اقتصادية شاملة و هناك نقص في البنية التحتية والقدرة المؤسسية لتنفيذ سياسات تمويل مستدام فعالة.
2. يمكن للبنك المركزي العراقي ان يلعب دورا مهما في دعم التمويل المستدام في العراق من خلال خارطة التمويل المستدام 2023-2029 اذا ما توفرت المتطلبات التمويلية الكافية لتنفيذ هذه الخطة .
3. لا يزال الوعي بمفاهيم التمويل المستدام محدودًا لدى القطاع الخاص والعام على حد سواء ،إذ أن معظم المؤسسات المالية لا تملك استراتيجيات تمويل مستدام واضحة، مما يقلل من قدرتها على تنفيذ المشاريع البيئية والاجتماعية المستدامة
4. يمكن للعراق الاستفادة من التمويل المستدام في مجالات مثل الطاقة المتجددة، المياه، والزراعة المستدامة، حيث تتوفر إمكانيات كبيرة لتحسين الوضع البيئي والاجتماعي.إذ أن المجتمع الدولي يدعم المشاريع المستدامة من خلال منح وقروض تفضيلية، مما يمكن أن يساعد العراق في تجاوز بعض التحديات المالية.
5. إن نسبة المنتجات والخدمات التي تلبي معايير الأنشطة التجارية المستدامة من محفظة الائتمان بسيطة جدا لم تتجاوز 5.5 % في عام 2022 فيما كانت 2.8% عام 2018.
6. حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية للعراق لعام 2022 أن العراق يحتاج ما يقارب (233)مليار دولار أمريكي في عام 2040للاستجابة للفجوات التنموية الأكثر حاجته للشروع في مسار نمو أخضر وشامل.

ثانيا :- التوصيات

1. تطوير أدوات التمويل المستدام إذ يجب أن تبدأ المصارف العراقية في تقديم أدوات مالية مبتكرة مثل السندات الخضراء، وصناديق الاستثمار المستدامة، لتوجيه رأس المال نحو المشاريع التي تحقق أهدافًا بيئية واجتماعية.وتفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع البيئية التي تساهم في الحد من التلوث وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات الاقتصاد الأخضر.
2. ينبغي على الحكومة والمصارف والمؤسسات المالية تنظيم حملات توعية حول أهمية التمويل المستدام وفوائده للاقتصاد الوطني.و تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعات تمويل مستدام في مجالات مختلفة.
3. تطوير التشريعات والسياسات يجب على الحكومة وضع سياسات وتشريعات واضحة تدعم الاستثمار في القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة والزراعة الخضراء وإصدار

قوانين تحفز البنوك والمؤسسات المالية على تبني ممارسات التمويل المستدام، وتوفير حوافز ضريبية وتشجيعية للمستثمرين في هذا المجال

4. يمكن للعراق الاستفادة من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والصندوق الأخضر للمناخ للحصول على تمويلات ميسرة لدعم المشاريع المستدامة.كما يجب استقطاب استثمارات خارجية في المشاريع المستدامة من خلال توفير بيئة قانونية ومالية محفزة.
5. الاستثمار في التعليم والبحث العلميمن خلال تشجيع الجامعات والمراكز البحثية على إجراء دراسات في مجالات التمويل المستدام وتقديم حلول مبتكرة لمشاكل التمويل المستدام في العراق.و تشجيع الطلاب والشباب على في هذه المجالات لضمان استدامة السياسات المالية في المستقبل.

المصادر References

1. البنك المركزي العراقي، الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للفترة (2023-2029).
2. البنك المركزي المصري ، الفصل الاول ، ورقة مناقشة التمويل المستدام.https://www.cbe.org.eg
3. احمد العاني،التحديات القانونية للتمويل المستدام في المصارف العراقية،مجلة الاقتصاد والتمويل ، 2020 .
4. شيماء عبد العاطي، دور البنوك المصرية في دعم التمويل المستدام وانعكاسه على تعزيز الوعي البيئي لدى ممارسي العلاقات العامة ،المجلة المصرية لبحوث الأعلام،عدد 89، 2024.
5. عصام مهدي عابدين، موسوعة البنوك، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهر ، 2022.محمد غياث شيخة، التمويل(المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة)،دار رسلان للطباعة والنشر، القاهرة، 2022.
6. مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الأول ، 2021 .
7. مصرف بغداد ، تقرير الاستدامة المالية الثاني ، 2022 .
8. (Overview of sustainable finance)www.finance.ec.europa.eu.
9. Bowman،Woods ،"Financial Capacity and Sustainability of Ordinary Nonprofits،" Nonprofit Management and Leadership ،Vol. 22 ،No. 1 ،Fall 2011.
10. Global Sustainable Investment Alliance, Global Sustainable Investment Review 2018.
11. Patrick love , Developing Sustainable Finance Definitons and Taxonomies,Paris, 2020, www.google.iq/books/edition/Developing_Sustainable_Finance_Definitio
12. Rezende, F "Financial sustaiibi1ty and infrastructure Finance" Governed Barisal fedral,2013.
13. Sharma,Utkarsh , Akshat Gupta & Sandeep Kumar Gupta The pertinence of incorporating ESG ratings to make investment decisions: a quantitative analysis using machine learning, Journal of Sustainable Finance & Investment.(2022)